

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية .  
أمال بدو & سمية بوصالح

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية

1- أمال بدو & 2- سمية بوصالح

[bousalah\\_s@yahoo.fr](mailto:bousalah_s@yahoo.fr) [beddou1990@yahoo.com](mailto:beddou1990@yahoo.com)

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.

**ملخص:**

تحاول هذه الورقة دراسة أثر المحددات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الوافد إلى الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، وكذا اختبار أثر المحددات المؤسسية الممثلة بمؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG على تدفقات FDI للفترة (1985-2013)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)؛ وقد أظهرت النتائج أن لكل من العوامل الاقتصادية المتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، سياسة سعر الصرف، الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية آثار هامة على جذب FDI إلى الجزائر في المدى الطويل، في حين لم يكن للتطور المالي والموارد الطبيعية أي أثر معنوي على تدفقات FDI. أما فيما يخص المحددات المؤسسية فقد ظهر الفساد كأهم عامل يكبح ولوج FDI إلى الاقتصاد الوطني.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية والمؤسسية، الجزائر، ARDL.

**Abstract:**

This paper aim to examine the impact of economic determinants on foreign direct investment (FDI) flows during the period (1980-2013), As well as testing the effect of institutional determinants presented by the indicators of International Country Risk Guide ICRG on FDI flows over the period (1985-2013), using Autoregressive Distributed Lag model (ARDL), The results suggest that economic factors which are: GDP growth, Trade openness, exchange rate policy, economic stability and economic reforms have an important effects to attract FDI into Algeria in the long term, While it was no significant impacts of financial development and natural resources on FDI flows. Regarding the institutional determinants, corruption has emerged as the most important factor inhibits access FDI to national economy.

**Keywords:** foreign direct investment, economic and institutional determinants, Algeria, ARDL.

## مقدمة:

لقد شهدت الساحة الاقتصادية تغيرات غير مسبوقة منذ بداية التسعينات، لعل أهمها كان تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الذي تغيرت نظرة دول العالم إليه من الموقع المانع والمقيد لحرية نشاطه إلى الراغب في استقطابه، الأمر الذي جعل تدفقاته العالمية تشهد مسارا تصاعديا بشكل عام من 169.31 مليار دولار سنة 1990 إلى 1.78 تريليون دولار سنة 2014، وهذا راجع للأهمية الكبيرة التي اكتسهاها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر مختلف قنواته، التي يمكن من خلالها أن يحدث أثارا إيجابية مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي. حيث في هذا الاتجاه أشار Lipsey (1999)<sup>1</sup> من خلال دراسته للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الدول المتقدمة خلال الفترة (1969-1994)، إلى أن FDI يبرز العديد من العوامل الخارجية من: نقل المعرفة العامة، إدخال تقنيات معينة في الإنتاج كالتكنولوجيا الحديثة، رفع مستوى الصناعة، رفع القدرة الانتاجية للقوى العاملة، إدخال أساليب الإدارة الحديثة ورفع مستوى الإنتاج من خلال عملية ابتكار المنتج.

لقد أظهرت دول العالم المتقدمة منها والنامية، رغبة جامحة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مغيرة بذلك قوانينها، متضمنة إياها المزيد من الامتيازات التي من شأنها تهيئة مناخها الاستثماري، من خلال سعيها الحثيث لتوفير بيئة اقتصادية تتسم بمزايا رفيعة المستوى وفق المعايير الدولية (كبر حجم السوق، تهيئة البنى التحتية، محاولة الوصول إلى معدلات تضخم متدنية، التقليل من العجز في الموازنة...).

<sup>1</sup> Lipsey R.E, The role of foreign direct investment in international capital flows, Networking Paper No 7094.1999.

ومع أواخر التسعينات، تزايد اهتمام الباحثين حول محددات FDI خاصة في الدول النامية، حيث تم التأكيد على أنه حتى تكون هذه الدول أكثر جاذبية لـ FDI عليها توفير إلى جانب العوامل السابقة بيئة مؤسسية جيدة تنعم بحماية حقوق الملكية، وارتفاع درجة الحرية (المدنية، الاقتصادية والسياسية) وانخفاض مستويات الفساد وتكاليف ممارسة الأعمال، وقد فسّر Wei (2000)<sup>1</sup> أنه في حالة وجود نوعية مؤسسية رديئة والتي تنعكس في فساد موظفي الخدمة المدنية والبيروقراطية ومستويات عالية من الابتزاز، سينتج عن ذلك عدم الثقة التي قد تكون غير سليمة لممارسة الأعمال من طرف المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب. وقد تؤدي نوعية المؤسسات الفقيرة أيضا، إلى ارتفاع تكاليف لا داعي لها في ممارسة الأعمال في الاقتصادات التي تعاني من شدة الفساد. كما يمكن لحقوق الملكية غير واضحة المعالم أن تخلق مخاطر عالية من المصادرة وبالتالي قد لا تشجع المستثمرين على نقل براءة اختراع منتجاتها للشركات المحلية.

وباعتبار ان الجزائر واحدة من الدول التي سعت إلى سن القوانين التي من شأنها تحسين المناخ الاستثماري لجذب FDI كقانون النقد والقرض 1990 ، قانون ترقية الاستثمار سنة 1993، الذي جاء بمجموعة من الضمانات للمستثمر الأجنبي، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير العوامل الاقتصادية والمؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل المحوري، تم تقسيم الدراسة إلى ستة أقسام حيث يشمل القسم 2 نظرة عامة حول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محدداته، في حين يتضمن

<sup>1</sup> Ntim Gyakari Eseg, Emilia Yaroson, **Institutional quality and foreign direct investment (FDI) in Nigeria: A prognosis**, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS), Volume 19, Issue 6, PP 37-45, Jun. 2014.p01.

القسم 3 بعض الأدبيات التجريبية السابقة في هذا الموضوع، ويحلل القسم 4 وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر، أما القسم 5 فيشرح استراتيجية تقدير ومواصفات النموذج بالإضافة إلى تقديم النتائج المتوصل إليها وتحليلها، وفي الأخير يعرض القسم 6 ملخص عن أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والمقترحات.

### ثانيا: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

رؤيتها لها كانت نظرية وكل المباشر، الاستثمار الأجنبي تفسير النظريات من العديد حاولت (1981)<sup>1</sup> Dunning الاستثمار، إذ تعد النظرية الانتقائية لـ من النوع هذا في تفسير الخاصة شاملة في تفسير هذه الظاهرة، حيث يفترض أنه لا بد من توفر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم أو المزايا advantage Ownership اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج: (أ) مزايا الملكية الاحتكارية التي تحوزها الشركات المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج، Location سهولة الوصول إلى أسواق الانتاج، اقتصاديات الحجم الكبير، (ب) مزايا الموقع : أو المزايا المكانية للبلد المضيف، كاتساع حجم السوق، انخفاض تكاليف عوامل advantage الانتاج، الاستقرار السياسي، جودة البنى التحتية، حوافز استثمار مختلفة، (ج) مزايا الاستخدام : تقوم الشركة بالاستخدام الداخلي Internalization advantage الداخلي للمزايا الاحتكارية للميزة الاحتكارية في صورة استثمار أجنبي أفضل من استخدامها عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص ؛ ومن هنا يتسنى لنا القول أنه حتى يكون بوسع الدول المضيفة جذب المزيد من ينبغي عليها توفير جملة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، والتي سيتم عرضها FDI باختصار فيما يلي.

<sup>1</sup> Salih Kusluvan, **A review of theories of multinational enterprises**, D.E.Ü.İ.İ.B.F. Dergisi Cilt: 13, Sayı:1, , 1998,p173.

- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في مسائل الاقتصاد الكلي مثل : حجم السوق، السياسة الجبائية، السياسات النقدية، سياسات سعر الصرف والاستقرار الاقتصادي، البنية الأساسية للاستثمارات المنتجة بما في ذلك (النقل، الكهرباء، وسائل الاتصال...) <sup>1</sup> ومستوى الاستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي... إلخ، وفي هذا الصدد نجد على سبيل المثال دراسة Davidson (1980) <sup>2</sup> الذي توصل إلى أن حجم السوق يؤثر على قرارات المكانية للشركات المتعددة الجنسيات، كما أوضحت الأعمال التي قام بها كل من Cheng و Kwan (2000) و Billington (1999) أن توفر البنية التحتية يعتبر شرط مسبق لأي نوع من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، فهي لا تدعم التنمية الاقتصادية فقط، وإنما أيضا قدرة الشركات على مزاولتها بنجاح <sup>3</sup>. وهذا ما أشار إليه كل من Demello (1997) ، Onyeiwu و Shrestha (2014) ، Busse و Hefeker (2007) حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تعتبر مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي بدوره يثبط تدفقات FDI <sup>4</sup>. كما تعد تكلفة العمالة من العوامل الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما أدلت به منظمة UNCTAD (2007-2008) حيث أكدت أن إنشاء الشركات المتعددة الجنسيات لفروع

<sup>1</sup> Mary Hallward-Driemeier, Scott Wallsten and Lixin Colin Xu , **Ownership, investment climate and firm performance , Evidence from Chinese firms** , Economics of Transition Volume 14(4), ,2006,p630.

<sup>2</sup> Ludo Cuyvers, Joseph Plasmans, Reth Soeng, Daniel Van den Bulcke, **Determinants of foreign direct investment in cambodia: country-specific factor differentials**, cimda, Centre for International Management and Development Antwerp,2008,p08

<sup>3</sup> Wong Hock Tseen, **the determinants of foreign direct investment in the manufacturing industry of Malaysia**, journal of economic vol 26, 2005, p98.

<sup>4</sup> Ludo Cuyvers, Joseph Plasmans, Reth Soeng, Daniel Van den Bulcke, op.cit,p14.

لها في صناعة معينة يرتبط أساسا باليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة<sup>1</sup>. أما في ما يخص الانفتاح التجاري فقد أشار Bevan و Estrin (2000) أن البلدان التي تعد أكثر ليبرالية في نهج تجارتها تميل إلى التصدير، ويمثل هذا الوضع فرصة جاذبة للشركات الأجنبية، خاصة القائمة منها على التصدير<sup>2</sup>. وبينت دراسة أخرى لـ Hubbard و Hassett (1997) أن النظام الضريبي المبسط يميل إلى أن يكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات الأجنبية تسعى دائما إلى تعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف وهذا ما يدفعها إلى الاستثمار في البلدان التي تتسم بمعدلات ضريبية منخفضة وخاصة المتعلقة منها بأرباح الشركات<sup>3</sup>. أما فيما يخص سياسات سعر الصرف، فقد أوضح Cushman (1985) أن تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة يحفز الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في أرضيها، فهي تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد تدفقاتها الاستثمارية، باعتباره محدد لقياس معدل العائد على FDI، وقيمة التحويلات المعادة إلى الوطن الأم<sup>4</sup>، فالسعي وراء تحسين هذه العوامل يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية مواتية لتدفقات FDI.

#### المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

<sup>1</sup> Alexandre Minda, Huu-Thanh-Tam Nguyen, **Les déterminants de l'investissement direct étranger d'exportation-plateforme**, Distribution électronique Cairn.info pour Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), 1 Vol. 63,2012, p83.

<sup>2</sup> Hubert P . Janicki, Phanindra V . Wunnava, **Determinants of foreign direct investment: empirical evidence from EU accession candidates**, Applied Economics, Taylor & Francis Ltd ,vol 36, 505–509,2004, p507.

<sup>3</sup> Mihaela , Paula Nistorb, **Fiscal policy and foreign direct investment: evidence from some emerging EU economies**, Procedia - Social and Behavioral Sciences vol58 1256 – 1266, published by Elsevier ,2012,p1258.

<sup>4</sup>Ludo Cuyvers, Joseph Plasmans, Reth Soeng, Daniel Van den Bulcke, op.cit, p10.

إن اختلاف مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية والمادية، وإنما إلى نوعية إدارة المؤسسات التي تسودها بشتى أنواعها (اقتصادية، سياسية، إدارية، تعليمية وقضائية...). لقد حضي مصطلح المؤسسات institution بتعاريف مختلفة،<sup>(11)</sup> غير أن أهمها و أشملها ما قدمه Douglas North حيث يرى أن: "المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو القيود التي وضعت انسانيا والمحددة لشكل التفاعل البشري"<sup>1</sup>، وحسب North يقصد بالمؤسسات أيضا: "القيود الرسمية (القوانين، الدساتير)، وغير الرسمية (العادات والتقاليد)، والسياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) التي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين". في هذا الصدد يرى (1973) North and Thomas ان المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات، فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة الوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا، وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الاعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء الى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق<sup>2</sup>، في هذا الإطار يتجه التحليل نحو مفهوم النوعية المؤسسية ودوافع الاهتمام بها ومدى علاقتها بجذب FDI. حيث عرف Rodrik (2007) النوعية المؤسسية الجيدة على أنها تلك المؤسسات التي تدعم النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> Duglass.C.North , **institutions, institutional change & economic performance** , political economy of institutions & decisions, cambredge university, first publication, 1990,p3.

<sup>2</sup> Robert Maseland, **parasitical cultures ? the cultural origins of intitutions & development**, jecon growth, springer, april 2013.

بأفضل الطرق الممكنة، وأشار إلى أنها تضم كل من المعايير التالية: المؤسسات التنظيمية، حقوق الملكية والمؤسسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، التأمين الاجتماعي، وإدارة الصراع... إلخ. وحسب Klein (2005) تتمثل في مدى حماية المستثمر ضد المصادرة، وأن المؤسسات المثالية في هذه الحالة تتوافق مع انعدام خطر نزع الملكية<sup>1</sup>، كما أوضح Andrei Levchenko & (2004) أن نوعية المؤسسات تشير إلى نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، وحماية المساهمين، حيث أشار كل من Daniele و Marani (2006) أنه يوجد ثلاث قنوات محتملة تؤثر من خلالها المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أولاً، وجود مؤسسات جيدة تميل إلى تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، وبالتالي تحفيز الاستثمارات المحلية أو ل خارجية. ثانياً، تؤدي المؤسسات الجيدة إلى تخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بالاستثمار (أي التكاليف المتصلة بالفساد). وأخيراً، بحكم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشمل عموماً التكاليف الثابتة بشكل عالي، وجود المؤسسات الجيدة (أي الانفاذ المناسب لحقوق الملكية وأنظمة قانونية فعالة) يعطي المزيد من الأمن للشركات متعددة الجنسيات<sup>2</sup>.

**ثالثاً: استعراض موجز للأدب التجريبي:** هناك العديد من الدراسات التجريبية التي عالجت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته يمكن تلخيص أهمها بإيجاز فيما يلي: دراسة Mariem Brahim و Abdelkarim Jabri (2015) التي تهدف إلى مناقشة محددات FDI في دول MENA خلال الفترة (1984-2011) باستخدام التكامل المشترك للبانل. أوضحت النتائج فيما يخص محددات الاقتصاد الكلي أن لكل من الانفتاح ومعدل النمو أثر إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما التضخم وسعر الصرف فلهما أثر سلبي ومعنوي

<sup>1</sup> Andreas Ek, **defining institutional quality – a game theoretic approach**, 2011.p13.

<sup>2</sup> Tajul Ariffin Masron, and Hussin Abdullah, **Institutional quality as a determinant for FDI inflows: evidence from Asean**, Universiti Utara Malaysia.p07

على تدفقات FDI، أما فيما يخص المحددات المؤسسية المتمثلة في الاستقرار الحكومي، الملف الاستثمار، سيادة القانون والصراع الداخلي والخارجي فلها أثر إيجابي طويل الأمد على تدفقات FDI<sup>1</sup>. حاول كل من Matthias Busse و Carsten Hefeker (2005) التحقيق في أثر العوامل المؤسسية والمخاطر السياسية في جذب FDI لعينة من 83 دولة نامية خلال الفترة (1984-2003)، حيث تم دراسة أثر كل من المؤشرات 12 للمخاطر السياسية الصادرة عن ICRG بتحليل بيانات البانل الديناميكي بالاعتماد على GMM، فأظهرت النتائج أن كل من الاستقرار الحكومي، الملف الاستثماري، الصراع الداخلي، الفساد، القانون والنظام، الصراعات العرقية والديمقراطية علاقة إيجابية ومعنوية مع تدفقات FDI، في حين ظهرت بقية المتغيرات بعلاقة غير معنوية مع تدفقات FDI<sup>2</sup>. كما قدم Chan و Gemayel (2004) الفحص التحليلي لمكونات مختلفة من المخاطر السياسية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، حيث حللت هذه الورقة العلاقة بين المخاطر السياسية وتدفقات FDI خلال الفترة (1991-1999) باستخدام مواصفات التأثيرات الثابتة والتأثيرات عشوائية، اما النتائج التي تم التوصل إليها فتتص على أن المخاطر السياسية تعتبر أحد أهم العوامل لـ FDI، مشيرين أيضا إلى أنه ينبغي على الحكومة اتخاذ تدابير وقائية تحدث الاستقرار في السياسات طويلة الأجل، والتي تقلل في نهاية المطاف من المخاطر السياسية ومخاطر الاستثمار في دول المنطقة<sup>3</sup>، في حين دراسة Hattari و Rajan (2009) فتهدف إلى تحليل المحددات الرئيسية لتدفقات FDI بين 14

<sup>1</sup> Abdelkarim Jabri , Mariem Brahim, **Institutional Determinants of foreign direct investment in MENA region: panel co-integration analysis**, The Journal of Applied Business Research, Volume 31, Number 5,2015.

<sup>2</sup> Matthias Busse, Carsten Hefeker, **political risk, institutions, and foreign direct investment**, Hamburgisches Welt-Wirtschafts-Archiv (HWWA) Hamburg Institute of International Economics, ISSN 1616-4814,2005.

<sup>3</sup> Chan K, Gemayel, **Risk instability and the pattern of foreign direct investment in the Middle East and North Africa Region**. Working paper, no. 139, IMF, 2014.

بلد آسيوي ناشئ من خلال تحليل تدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990-2005)، وبعد استخدام نهج نموذج الجاذبية لتحديد أثر كل من العوامل (الموقعية، السياسية والاقتصادية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تم التوصل إلى أن بعد المسافة يعتبر عاملا هاما في تحديد تدفقات FDI الثنائية أي أن تكلفة النقل وتمائل المعلومات تؤثر على تدفقات FDI بين دول آسيا ولكن تؤثر بشكل أكبر على تدفقات FDI الخارجة من الدول الآسيوية، كما توصل أيضا إلى أن المخاطر السياسية والضرائب على الشركات في البلدان الآسيوية تعتبر من العوامل المهمة لجذب تدفقات FDI الواردة إليها<sup>1</sup>. وتحدد دراسة W. A. Naude و W. F. Krugell (2007) أثر كل من العوامل الجغرافية، المؤسسية والاقتصادية في جذب FDI إلى 34 دولة أفريقية خلال الفترة (1970-1990) باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM، وقد أظهرت النتائج فيما يخص المتغيرات الاقتصادية أن لكل من الاستثمار العام والإنفاق الحكومي أثر إيجابي ومعنوي على تدفقات FDI، أما التطور المالي، الانفتاح الاقتصادي، البنية التحتية، العائد ونمو الصادرات فلها أثر غير معنوي على تدفقات FDI. أما فيما يتعلق بالعوامل الجغرافية فنجد فقط محو الأمية وخط العرض يرتبطان بعلاقة إيجابية ومعنوية مع تدفقات FDI في حين بقية المتغيرات من سكان المناطق الحضرية، وفايات المواطنين، أيام الصقيع، المناطق غير الساحلية ومرض الملاريا ليس لها أي أثر معنوي على تدفقات FDI. بالنسبة للمتغيرات المؤسسية، ظهر كل من الاستقرار السياسي، الصوت والمساءلة العبد التنظيمي وسيادة القانون بعلاقة سلبية معنوية مع تدفقات FDI، في حين ان لكل من الفساد والفعالية الحكومية أثر غير معنوي على تدفقات FDI<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Rajan RS, Hattari R, **Understanding bilateral foreign direct investment flows in emerging Asia**, Paper No. 81, Institute of South Asian Studies, 2009.

<sup>2</sup> W. A. Naude and W. F. Krugell , **Investigating geography and institutions as determinants of foreign direct investment in Africa using panel data**, Applied Economics ISSN 0003-6846 print, Routledge Taylor & Francis group, 2007.

#### رابعاً: المناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

لتقييم المناخ الاستثماري الجزائري سيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن مؤسسات ومنظمات عالمية، حيث أثبتت مجموعة من الدراسات الاحصائية على وجود صلة بين ترتيب الدولة أو درجتها في هذه المؤشرات وبين مقدار اجتذاب FDI.

**1 - مؤشر الشفافية (transparency index):** أو (مؤشر النظرة للفساد) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، تتباين قيمة المؤشر من 0 الذي يدل على درجة عالية من الفساد الى 10 التي تعني درجة شفافية عالية، من خلال الجدول رقم (1) انحصرت قيمة هذا المؤشر بين 2.7 و 3.6 خلال السنوات 2003-2014 وتدل هذه القيم على انخفاض مستوى الشفافية بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد وهذا ما يعرقل الأعمال والمشاريع الاستثمارية.

الجدول رقم (1): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية 2004 - 2014

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب	79/1	79/1	84/1	99/1	92/1	111/1	105/1	112/1	105/1	94/1	100/1
النقاط	46	59	63	79	80	78	80	80	80	77	75
	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	29	2.8	3.4	3.6	3.6

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات تقارير منظمة الشفافية الدولية

[www.transparency.org](http://www.transparency.org)

**2 - مؤشر سهولة أداء الأعمال (doing business index):** الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، فهو يسلط الضوء على مدى السهولة أو الصعوبة التي يواجهها رجال الأعمال عند فتح المشاريع. من خلال هذا المؤشر درجة تقييم المناخ الاستثماري الجزائري ضعيفة جدا وتحتل مراتب متأخرة عالميا، فمن خلال الجدول رقم (2) تراجعت الجزائر من مرتبة 163 سنة 2010 الى 154 سنة 2015 وهذا راجع إلى تأخر الدولة في تطبيق الإصلاحات المؤسسية التي تستهدف تحسين الأجهزة القطاعية، وكذا مجالات تسجيل الملكية

أو إنفاذ العقود أو تسوية حالات الإعسار، وهذا رغم بعض التحسينات في أنظمة معلوماتها الائتمانية، وقيامها بتسهيل التجارة عبر الحدود<sup>1</sup>.

الجدول رقم (2): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010 – 2015

المؤشر العام	تسوية حالات الاعسار	تنفيذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمرين الاقلية	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	الحصول على الكهرباء	استخراج تراخيص البناء	بدء المشروع	السنوات /مكونات المؤشر الفرعية
136	51	124	122	167	73	135	159	-	111	147	2010
136	51	127	124	168	74	138	165		113	150	2011
150	60	125	128	165	79	152	172	161	137	155	2012
152	62	126	129	170	82	129	172	165	138	156	2013
147	94	120	131	174	123	169	156	150	122	139	2014
154	97	120	131	176	132	171	157	156	127	141	2015

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

3- مؤشر الحرية الاقتصادية (economic freedom): يتم إصدار هذا المؤشر سنويا من طرف Heritge Foundation وصحيفة Wall street ؛ من خلال الجدول رقم (3) يتبين أن الاقتصاد الجزائري عرف مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية بعد أن سجل سابع أكبر انخفاض في هذا المؤشر لسنة 2015 وصل إلى 48.9 نقطة محتلا بذلك مرتبة 175 سنة 2015 وهذا ما يعني أن الاقتصاد الجزائري مقيد، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الذي عرفته حرية الاستثمار والإنفاق الحكومي نتيجة تراجع قطاع المحروقات، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي لازلت تشكل عبئا، الأمر

<sup>1</sup> مجموعة البنك الدولي، وقائع من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015، ص01.

الذي جعل هذه الاخيرة تفوق التحسن المحقق في التحرر من الفساد، وهذا ما يشوه المناخ الاستثماري الوطني.

الجدول رقم (3): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية 2010 – 2015

السنوات	النتيجة الاجمالية	حقوق الملكية	الحرية من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الاعمال
2010	56.9	30.0	32.0	83.5	73.4	71.2
2011	52.4	30.0	28.0	83.5	62.4	69.4
2012	51.0	30.0	29.0	82.9	47.9	66.3
2013	49.6	30.0	29.0	80.4	44.1	65.2
2014	50.8	30.0	28.7	80.5	51.0	66.3
2015	48.9	30.0	36.0	38.7	80.0	66.6
السنوات	حرية العمل	الحرية النقدية	الحرية التجارية	حرية الاستثمار	الحرية المالية	ترتيب الجزائر دوليا
2010	56.4	77.2	70.7	45.0	30.0	105
2011	52.9	75.4	72.8	20.0	30.0	132
2012	54.4	76.3	72.8	20.0	30.0	140
2013	52.6	76.6	67.8	20.0	30.0	145
2014	48.3	67.8	60.8	45.0	30.0	146
2015	50.5	71.2	60.8	25.0	30.0	157

Source: The heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom.

من خلال الجدول رقم 4 يمكن تقسيم تطور تدفقات FDI في الجزائر إلى أربعة مراحل:

عرفت الفترة 1967 – 1980 تدفقات جد ضعيفة نسبيا لـ FDI، تركزت بشكل أساسي في قطاع المحروقات، باعتباره القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عام 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البتترول، الغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية. حيث بلغ حجم التدفقات أعلى مستواه في الفترة 1974 و1975 لتعاود الانخفاض بدءا من سنة 1980 إلى نهاية هذا العقد بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيل البلد، مما دفع بالحكومة إلى إصدار قانون 1993 لتحفيز الاستثمار، وتميزت الفترة (1993 – 1995) بغياب شبه كامل لـ

FDI بسبب تفاقم أزمة المديونية الخارجية بالإضافة إلى الوضع الأمني الخطير في هذه الفترة. أما الفترة (1996 – 2000) فقد تميزت بعودة FDI في الجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة، أما الفترة من 2000 إلى غاية يومنا هذا فقد تميزت بالارتفاع الملحوظ في حجم FDI، حيث وصل إلى 2291.2 مليون دولار سنة 2010 وذلك للتحفيز والمبادرات الصادقة التي قدمتها الدولة للانفتاح أكثر ومحاولة تعزيز مكانتها التنافسية لاستقطاب FDI، ومن بين هذه المبادرات صدور القانون 1993 المعدل المتمم بالأمر 01 – 03 لسنة 2001<sup>1</sup>، إلا أنها عاودت الانخفاض حيث وصلت إلى 1488 سنة 2014 إذ مثلت ما نسبته 3.4 % من إجمالي التدفق العربي. الجدول رقم (4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (1980-2013)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
التدفقات الاستثمارية	80.12	0.6	41.46	51	358	119	187	178.4	135.15
								5	
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
التدفقات الاستثمارية	25.67	348.6	13.21	53.57	0.42	0.8	0.4	5.32	3.71
		7		-					
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996

<sup>1</sup> ناجي بن حسين: "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد، 13 جوا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص59.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية .

أمال بدو & سمية بوصالح

270	-	-	-	30	80	40	12.09	13.02	التدفقات الإستثمارية
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
10811	881.9	633.7	1065	1107.9	280.1	291.6	606.6	260	التدفقات الإستثمارية
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
2192	1861	1484	2571	2264	2795. 4	2593	16618	1795. 4	التدفقات الإستثمارية

Source: United Nations Conference on Trade and Development.

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن اختيار المستثمرين الأجانب يأتي عموماً على القطاع الصناعي أولاً بنسبة 57.45% حسب العدد و68.55% حسب قيمة التمويل و56.14% من إجمالي التدفقات، حيث يأخذ منها قطاع المحروقات حصة الأسد فقطاعات النفط والغاز والفحم بنسبة 28.1% والمعادن بنسبة 21.1%، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات والأشغال العمومية والهيدروليك ثم النقل والسياحة حيث تساهم جميعها بنسبة 41% مقارنة بالهيكل الإجمالي. أما القطاعات الأقل استثماراً من طرف المستثمرين الأجانب فهي قطاعات الفلاحة والصحة بعدد مشاريع قليل جداً.

الجدول رقم (5) : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

2014 - 2002

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	9	1.60	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.40

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية .

أمال بدو & سميرة بوصالح

56.14	63928	68.55	1613708	57.45	324	الصناعة
1.93	2196	0.58	13573	1.06	6	الصحة
1.44	1639	0.53	12405	3.37	19	النقل
12.36	14080	19.65	462619	1.77	10	السياحة
9.87	11242	4.13	97145	17.73	100	الخدمات
1.32	1500	3.8	89441	0.18	1	الاتصال
100	113879	100	2354099	100	564	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (<http://www.andi.dz/index.php/ar>)

#### خامسا-الإطار التطبيقي:

بناء على ما سبق ذكره تم تحديد مجموعة من المحددات الاقتصادية لـ FDI بالاعتماد على البيانات الإحصائية المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي FMI، الاونكتاد UNCTAD والبنك الدولي BM. حيث تستند الدراسة القياسية على بيانات سنوية للمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2013)، أما لمعرفة أثر المحددات المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر تم الاعتماد على مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide (ICRG) (مؤشرات المخاطر السياسية) الصادرة عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS (Political Risk Services) Group، حيث يستند هذا الجزء من الدراسة القياسية على بيانات شهرية للفترة (1985-2013) لمؤشرات المخاطر السياسية، وعلى هذا الأساس تم تحويل البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من سنوية إلى شهرية بالاعتماد على برنامج Eviews 9. ولغرض تحديد أثر كل من المحددات الاقتصادية والمؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تم الاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL، وتتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع FDI: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة: (1) المحددات الاقتصادية: GDP : نمو الناتج المحلي الاجمالي، INF : معدل التضخم السنوي، REXR : معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، M2 : التطور المالي والذي تم تحديده بحجم المعروض من النقود بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، TROP : التحرير التجاري والذي تم تحديده بنسبة إجمالي الصادرات والواردات نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، RON: المواد الطبيعية تم تحديدها بصادرات المعادن والركائز (% صادرات السلع)، DUM : المتغير الوهمي والمتمثل في الإصلاح الاقتصادي، بحيث يأخذ القيمة 0 للسنوات قبل الإصلاح الاقتصادي والقيمة 1 للسنوات بعد الإصلاح الاقتصادي. (2) المحددات المؤسسية: CORR : الفساد، DEMO : المسؤولية الديمقراطية، BUR: نوعية البيروقراطية، ETHT: النزاعات العرقية، EXTC: النزاعات الخارجية، GOVST: استقرار الحكومة، INTC : النزاعات الداخلية، INVSP: ملف الاستثمار، LAW : القانون والنظام، MILPO: التدخل العسكري في السياسة، RELT: التوترات الدينية، SOEC: الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ولدراسة أثر كل من المحددات الاقتصادية والمؤسسية على جذب FDI على حدى تم صياغة هذين النموذجين :

$$FDI = f( GDP , INF, REXR , M2 , TROP , RON , DUM )$$

$$FDI= f ( CORR , DEMO , BUR , ETHT, EXTC , GOVST, LAW, MILPO, INTC, RELT, SOEC, INVSP )$$

- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة  
:ARDL

تقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Pesaran & Shin Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Test الذي طوره (1997)، (Pesaran et al (2001). ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره من نماذج التكامل المشترك المعروفة في كون أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، أو مزيج بين الاثنين<sup>1</sup>، ويبقى الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ ، كما أن النتائج التطبيقية تكون جيدة في حالة إذا كان حجم العينة صغيراً، إلى جانب ذلك يسمح هذا النموذج بتقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير معاً في نفس المعادلة. سيتم في هذه الدراسة استخدام برنامج Eviews 9 الذي يقوم بتحديد طول فترة الإبطاء أوتوماتيكياً التي تدني قيمة كل من معياري (AIC) و (SC). ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran et al (2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، وتأخذ دراسة المحددات الاقتصادية والمؤسسية لـ FDI ثلاثة نماذج، يخص النموذج الأول والثاني أثر المحددات الاقتصادية على جذب FDI، أما في ما يخص أثر المحددات المؤسسية على جذب FDI وبعد عدة محاولات استطعنا في الأخير الحصول

<sup>1</sup> M.H.Pesaran Y.Shin, R.J.Smith , **Bounds testing approach of the analysis of level relationships** , journal of applied econometrics, 16,2001,p289-290.

على نموذج رقم 3 والذي أعطى أفضل النتائج ويبتعد أيضا عن وجود مشاكل الاقتصاد القياسي في التحليل.

$$FDI_T = \alpha + \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 TROP_{t-1} + \beta_3 M2_{t-1} + \beta_4 DUN_{t-1} + \beta_5 FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta TROP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta M2_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_4 \Delta DUN_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_5 \Delta FDI_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$FDI_T = \alpha + \beta_1 REXR_{t-1} + \beta_2 INF_{t-1} + \beta_3 RON_{t-1} + \beta_4 FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta REXR_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta RON_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_5 \Delta FDI_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$FDI_T = \alpha + \beta_1 CORR_{t-1} + \beta_2 LAW_{t-1} + \beta_3 INVSP_{t-1} + \beta_4 FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta CORR_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta LAW_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta INVSP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_5 \Delta FDI_{t-i} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطن لفترة واحدة على يسار المعادلة. تمثل  $\beta$  معاملات العلاقة طويلة الأجل أما معاملات الفروق الأولى ( $\gamma$ ) فهي تعبر عن العلاقة في المدى القصير، في حين أن  $\alpha$  و  $\varepsilon$  تشير إلى الجزء القاطع وحد الخطأ العشوائي على التوالي. يمر نموذج ARDL بعدة خطوات، حيث يتم أولا اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإذا وجدت هذه العلاقة يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية وهي تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير، و هذا عن طريق اختبار الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية في المدى الطويل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \quad \dots(1)$$

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 \quad \dots(2)$$

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 \quad \dots(3)$$

أما الفرضية البديلة فتتص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في المدى الطويل:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0 \quad \dots(1)$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0 \quad \dots(2)$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0 \quad \dots(3)$$

بعد القيام باختبار ( Bounds test ) يتم مقارنة القيمة الإحصائية لـ F مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al (2001)، حيث إذا كانت F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند درجة معنوية 1%، 5% و/ أو 10% يتم رفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة المحسوبة أصغر من القيم الحرجة للحد الأدنى فيتم قبول الفرض العدم.

#### - تحليل نتائج الدراسة القياسية:

- إجراء اختبار جذر الوحدة : يهدف هذا الاختبار إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الاعتماد على اختبار philips- perron . من خلال الجدول رقم (6) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة للمتغيرات التالية (,DUM,M2,TROP,INF,REXR,FDI ) إلا أنه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لنفس المتغيرات مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة عند الدرجة (1)، أما بالنسبة لمتغيري نمو الناتج المحلي الإجمالي والموارد الطبيعية فهي مستقرة عند المستوى (0) . كما يتضح أيضا أن جل المتغيرات المؤسسية غير مستقرة عند المستوى وبها جذر الوحدة (متكاملة من الدرجة الأولى (1) عند مستوى معنوية 1 %) باستثناء سلسلة المتغير المستقل سيادة

القانون (LAW) التي بينت نتائج الاختبار أنها مستقرة عند المستوى  $I(0)$  بمستوى معنوية 5% و 10% .

الجدول رقم(6): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار PP

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى		الفرق الأول	
		الثابت فقط	الثابت والاتجاه	الثابت فقط	الثابت والاتجاه
FDI	I(1)	(1)-2.0187	** (1)-4.0240	* (14)-8.5105	* (16)-8.8189
GDP	I(0)	(2) -7.9829	* (2) -7.8268	-	-
TROP	I(1)	(0)-1.3680	(6)-2.5022	* (5)-4.3656	(5)*4.3626
INF	I(1)	(2)-1.8085	(1)-2.0932	* (1)-5.1349	* (1)-5.0523
REXR	I(1)	(3)-1.0767	(3)-1.5921	** (0)-3.2410	(3)-3.1618
M2	I(1)	(1)-1.5311	(1)-1.5246	* (3)-4.1698	** (3)-4.0950
RON	I(0)	** (2)-3.1447	** (-)-3.8030	-	-
DUM	I(1)	(1)1.2489	(1)-1.7465	* (2)5.6574	* (2)-5.6048
CORR	I(1)	(6)-1.4017	(3)-1.3335	(4)-23.6114*	(5)-23.7113*
INVSP	I(1)	(8)-1.9565	(8)-2.7736	(12)-18.3650*	(12)-18.3813*
LAW	I(0)	(4)-2.8647***	(6)-3.6720**	-	-

تشير \* إلى المعنوية عند مستوى 1%، \*\* معنوية عند مستوى 5%، \*\*\* معنوية عند مستوى 10%، ( ) العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

- اختبار التكامل المشترك باستعمال ARDL : نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى لـ F الجدولية بالنسبة للنماذج الثلاث وهذا ما يثبت رفض الفرضية العدمية عند مستوى 5% و 10% والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وعليه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من المحددات الاقتصادية والمؤسسية على حدى مع تدفقات FDI .

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية .  
أمال بدو & سمية بوصالح

الجدول رقم (7) : اختبار منهج الحدود للعلاقة طويلة الأجل (Pesaran et al. (2001)

الاصدار	F- statistique	الاحتمال	النتيجة
النموذج الاول	**6.526181	0.04	وجود تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	
عند مستوى معنوية 10%	3.52	2.45	
عند مستوى معنوية 5%	4.01	2.86	
عند مستوى معنوية 1%	5.06	3.74	
النموذج الثاني	**5.255546	0.03	وجود تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	
عند مستوى معنوية 10%	3.77	2.72	
عند مستوى معنوية 5%	4.35	3.23	
عند مستوى معنوية 1%	5.61	4.29	
النموذج الثالث	**4.917082	0.03	وجود تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	
عند مستوى معنوية 10%	3.77	2.72	
عند مستوى معنوية 5%	4.35	3.23	
عند مستوى معنوية 1%	561.	4.29	

تشير \* إلى المعنوية عند مستوى 1 %، \*\* معنوية عند مستوى 5 %، \*\*\*معنوية عند مستوى 10 %.

- التوازن في المدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين FDI والمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية، يمكن الآن قياس طبيعة هذه العلاقة في الأجل الطويل في إطار نموذج ARDL عن طريق تقدير معاملات النموذج في المدى الطويل.

الجدول رقم (8): مقدّرات معاملات الأجل الطويل

النموذج الاول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
المتغير	المعلمة	المتغير	المعلمة	المتغير	المعلمة
GDP	** -0.0732	RON	1.5665	CORR	* -0.4880
M2	0.072	INF	** -0.0284	LAW	0.0991

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية .

أمال بدو & سمية بوصالح

0.0168	INVSP	*-0.0041	REXR	**0.01332	TROP
-1.7226	C	***1.0946	C	*0.9933	DUM
				** -0.8844	C

تشير \* إلى المعنوية عند مستوى 1 %، \*\* معنوية عند مستوى 5 %، \*\*\* معنوية عند مستوى 10 %، (2,3,4,4,3)، (1,1,0,3)، (0,0,0,4) تمثل فترات التباطؤ مختارة أوتوماتيكيا وفق برنامج Eviews9 للنماذج الثلاث على الترتيب .

الجدول رقم (9): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الاول	
المعلمة	المتغير	المعلمة	المتغير	المعلمة	المتغير
*-0.0210	DCORR	**1.061	DRON	0.0298-	DGDP
0.0042	DLAW	***-0.0180	DINF	0.0206	DM2
0.0007	DINVSP	0.0039	DREXR	0.0073	DTROP
*-0.0431	ECM(-1)	*-0.6354	ECM(-1)	*1.1460	DDUM
				*-1.7348	ECM(-1)

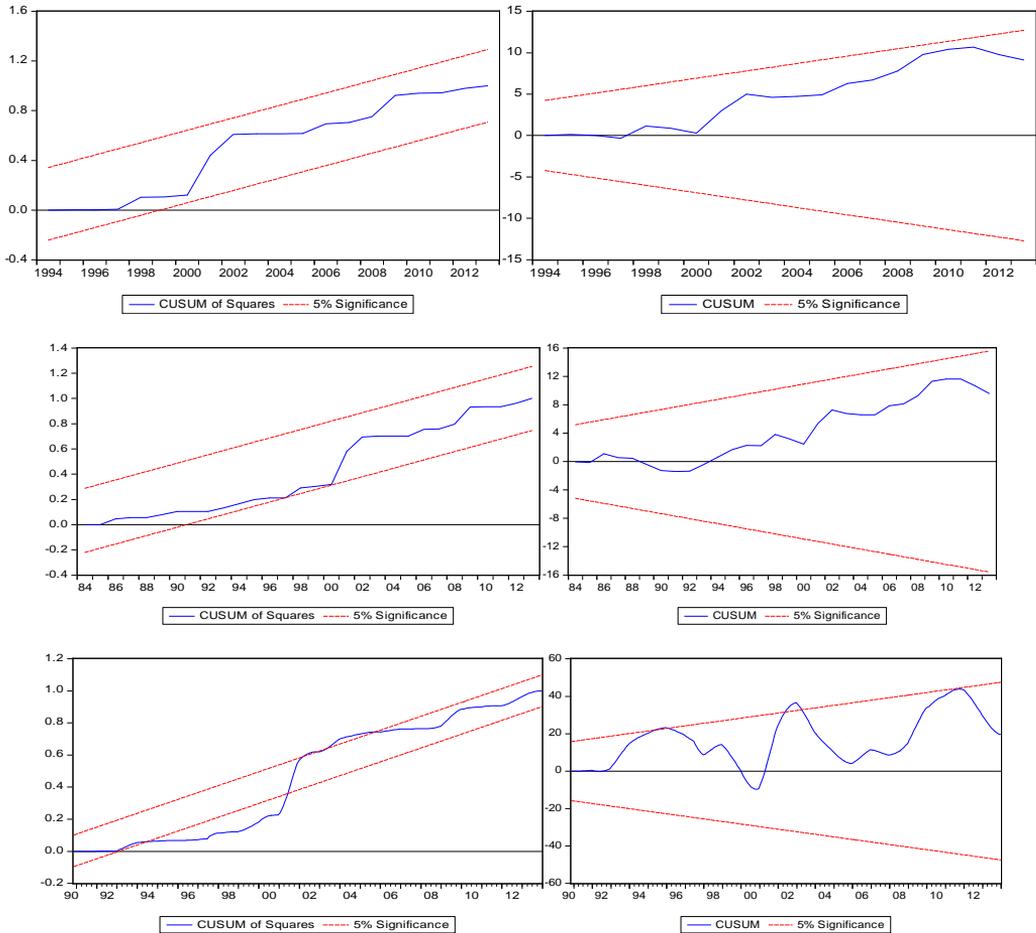
- النتائج والتحليل :

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و FDI ولكن في المدى الطويل فقط، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل المحروقات، أما في ما يخص المتغير الوهمي الذي يمثل الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في مطلع التسعينيات التي تمثلت مجملها في فتح الأسواق وإزالة القيود أمام التدفقات الرأسمالية والتجارية، كان له أثر إيجابي ومعنوي على سلوك FDI في المديين الطويل والقصير، فيما يخص التضخم فقد ظهر بأثر سلبي ومعنوي على تدفقات FDI في المدى القصير والطويل، وهذا راجع إلى أن ارتفاع معدلات التضخم تخلق حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية، أما الموارد

الطبيعية فظهرت بعلاقة إيجابية معنوية في المدى القصير وغير معنوية في المدى الطويل وهذا راجع الى أن هذه الموارد ذات طابع ناضب في المدى البعيد. أما بالنسبة لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي فظهر بشكل موجب ومعنوي على المدى الطويل فقط، وهذا ما يدل على أن سلوك FDI يستجيب بشكل إيجابي لسياسة الانفتاح التجاري وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما ظهر التطور المالي بعلاقة إيجابية غير معنوية في المديين القصير والطويل، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع درجة الكبح المالي وسيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي والتدخل الحكومي في عمله، مما أثر سلبا على تعبئة الادخار وتخصيص الائتمان في هذه الدولة، هذا إضافة إلى ضعف الإشراف والتنظيم البنكيين الذي يظهر من خلال ارتفاع حجم القروض المتعثرة. في حين ظهر سعر الصرف الحقيقي بعلاقة سلبية معنوية في المدى الطويل وغيابها في المدى القصير، وهذا راجع إلى أن سياسة تخفيض قمة العملة في الجزائر أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية، الأمر الذي انعكس على شكل تقلص في الطلب على مستوى السوق الجزائري، أما في ما يخص المحددات المؤسسية تبين أن أهم محدد يؤثر في جذب FDI في المدى الطويل هو الفساد والذي ظهر بعلاقة سلبية معنوية عند 1 % وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية. وعليه نستنتج أن الفساد يعتبر من أهم العوامل التي أبطت تدفقات FDI منخفضة، أما بالنسبة لمؤشر القانون والنظام فقد ظهر بعلاقة إيجابية غير معنوية، وهذا راجع إلى طبيعة القانون الجزائري سريع التغير، الأمر الذي يخلق عدم اليقين للمستثمرين الأجانب وبالتالي تثبيط FDI ، كما ظهر الملف الاستثمار هو الآخر بأثر غير معنوي على تدفقات FDI الواردة إلى الجزائر، باعتبار أن معظم تدفقات FDI هي في قطاع المحروقات، والاستثمار في هذا القطاع هو أقل حاجة لحماية الحقوق الملكية.

ويلاحظ من الجدول رقم 09 أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في FDI يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

اختبار استقرار النماذج : للنماذج الثلاث على التوالي:



من خلال الرسوم البيانية يتضح أن كل من اختبار CUSUM واختبار CUSUM OF SQUARES بالنسبة لجميع النماذج تعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة وهذا ما يدل على استقرار هذه النماذج عند حدود 5 % من جهة، ووجود انسجام بين نتائج المديين الطويل والقصير من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن منحنى اختبار CUSUM و CUSUM OF SQUARES (النموذج الخاص بدراسة المحددات المؤسسية) خرج عن حدود القيمة الحرجة لكن سرعان ما عاد إلى وضعية الاستقرار.

#### الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تحديد أثر أهم المحددات الاقتصادية على تدفقات FDI المتجهة نحو الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، وأثر المحددات المؤسسية ممثلة بمؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG على هذه التدفقات خلال الفترة (1985-2013) نتيجة عدم توفر البيانات الخاصة بهذه المؤشرات قبل سنة 1985 ، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، تم التوصل إلى أن كل المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، سياسة سعر الصرف، الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية لها الآثار هامة على جذب FDI إلى الجزائر في المدى الطويل، في حين لم يكن للتطور المالي والموارد الطبيعية أي أثر معنوي على تدفقات FDI الوافدة إلى الجزائر. أما فيما يخص المحددات المؤسسية فقد ظهر متغير الفساد بأثر معنوي على تدفقات FDI، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن الفساد يمثل أهم عامل يكبح تدفقات FDI إلى الجزائر، أما بقية المحددات فلم يكن لها أي أثر معنوي، وهذا لا يعني أن هذه المتغيرات غير مهمة في جذب FDI إلى الجزائر، وإنما لا تزال الجزائر بعيدة عن تحسين هذه المتغيرات بالقدر الكافي لاستقطاب FDI، وهو ما تؤكد طبيعة النظام القانوني الجزائري الذي يعاني سرعة التغير في تشريعاته.

وعليه لا بد على واضعي السياسات والجهات التنظيمية بالجزائر أن تتخذ بعض التدابير الفعالة في تحسين الوضعية المؤسسية من أجل تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب لزيادة تدفقات FDI، وهذا عن طريق جعل الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار أكثر وضوحا واستقرارا أمام المستثمرين الأجانب، الأمر الذي بإمكانه المساهمة في خلق نوع من الأمن وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار. إلى جانب ذلك ينبغي الاعتماد على القوانين التي تدعم كل من التنافسية، حماية حقوق الملكية، مكافحة الفساد، القضاء على البيروقراطية الخانقة والرفع من الحرية الاقتصادية بما فيها الحرية الجبائية وذلك عبر التحفيز الضريبية والإعفاءات الجمركية، الحرية المالية من خلال إزالة القيود عن تحركات الأموال ومنح القروض والتخفيض من تدخلات الحكومية...إلخ، ناهيك عن ضرورة المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وذلك باستهداف السياسات النقدية والحد من تدهور قيمة العملة الوطنية.

#### المراجع:

- مجموعة البنك الدولي، وقائع من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015.
- ناجي بن حسين: "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد، 13 جوا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
- Abdelkarim Jabri , Mariem Brahim, Institutional **Determinants of foreign direct investment in MENA region: panel co-integration analysis**, The Journal of Applied Business Research, Volume 31, Number 5,2015.
- Alexandre Minda, Huu-Thanh-Tam Nguyen, **Les déterminants de l'investissement direct étranger d'exportation-plateforme** , Distribution électronique Cairn.info pour Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), 1 Vol. 63,2012.
- Andreas Ek, **defining institutional quality – a game theoretic approach**, 2011.

- 
- Chan K, Gemayel, **Risk instability and the pattern of foreign direct investment in the Middle East and North Africa Region**. Working paper, no. 139, IMF,2014.
  - Duglass.C.North , **institutions, institutional change & economic performance** , political economy of institutions & decisions, cambredge university, first publication, 1990.
  - Hubert P . Janicki, Phanindra V . Wunnava, **Determinants of foreign direct investment: empirical evidence from EU accession candidates**, Applied Economics, Taylor & Francis Ltd ,vol 36, 505–509,2004.
  - Lipsey R.E ,**The role of foreign direct investment in international capital flows**, NBERWorking Paper No 7094.1999
  - Ludo Cuyvers, Joseph Plasmans, Reth Soeng, Daniel Van den Bulcke, **Determinants of foreign direct investment in cambodia: country-specific factor differentials**, cimda, Centre for International Management and Development Antwerp,2008.
  - M.H.Pesaran Y.Shin, R.J.Smith , **Bounds testing approch of the analysis of level relationships** , journal of applied econometrics, 16,2001.
  - Mary Hallward-Driemeier, Scott Wallsten and Lixin Colin Xu , **Ownership, investment climate and firm performance , Evidence from Chinese firms** , Economics of Transition Volume 14(4) , 2006.
  - Matthias Busse, Carsten Hefeker, **political risk, institutions, and foreign direct investment**, Hamburgisches Welt-Wirtschafts-Archiv (HWWA) Hamburg Institute of International Economics, ISSN 1616-4814,2005.
  - Mihaela , Paula Nistorb, **Fiscal policy and foreign direct investment: evidence from some emerging EU economies**, Procedia - Social and Behavioral Sciences vol58 1256 – 1266, published by Elsevier ,2012.
  - Rajan RS, Hattari R , **Understanding bilateral foreign direct investment flows in emerging Asia**, Paper No. 81, Institute of South Asian Studies,2009.
  - Robert Maseland, **parasitical cultures ? the cultural origins of intitutions & development**, jecon growth, springer, april 2013.
  - Salih Kusluvan, **A review of theories of multinational enterprises** , , D.E.Ü.İ.B.F. Dergisi Cilt:13, Sayı:1, , 1998,.
  - Tajul Ariffin Masron, and Hussin Abdullah, **Institutional quality as a determinant for FDI inflows: evidence from Asean**, Universiti Utara Malaysia.

- W. A. Naude and W. F. Krugell , **Investigating geography and institutions as determinants of foreign direct investment in Africa using panel data**, Applied Economics ISSN 0003–6846 print, Routledge Taylor & Francis group,2007.
- Wong Hock Tseen, **the determinants of foreign direct investment in the manufacturing industry of Malaysia**, journal of economic vol 26, 2005.